وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الوادى الجديد عن العام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الوادى الجديد جلسة ٢٠٠٦/٣/٣٠ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/٩/٦ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الوادى الجديد عن العام المالى ٢٠٠٥ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٢٧٥٩٧,٥٨٣ ج (فقط مائتان وسبعة وعشرون ألفًا وخمسمائة وسبعة وتسعون جنيهًا و٥٨٣ مليمًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ١٥٩٢٩٥,٧٨ ج (فقط مائة وتسعة وخمسون ألفًا ومائتان وخمسة وتسعون جنيهًا وثمانية وسبعون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٦٨٣٠١,٨٠٣ ج (فقط ثمانية وستون ألفًا وثلاثمائة وواحد جنيه و٨٠٣ مليمات لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ٤٢٦٧٨٨,٥٣٣ ج (فقط أربعمائة وستة وعشرون ألفًا وسبعمائة وثمانية وثمانون جنيهًا و٥٣٣ مليمًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرًا فى ٢٠٠٦/٩/٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن